



هيئة الكهرباء والماء تدشن شاحنين للمركبات الكهربائية في مبناها الرئيسي

دشّنت هيئة الكهرباء والماء شاحنين للمركبات الكهربائية في مواقف المبنى الرئيسي للهيئة، بحضور ياسر بن إبراهيم حميدان وزير شؤون الكهرباء والماء، والمهندس أحمد عبدالعزيز الخياط رئيس هيئة الكهرباء والماء، وعدد من مسؤولي الهيئة، وذلك بالتعاون مع شركة شنايدر إلكتريك، في إطار جهود الهيئة لتطوير البنية التحتية الداعمة لاستخدام المركبات الكهربائية في مملكة البحرين.

ونوّه ياسر بن إبراهيم حميدان وزير شؤون الكهرباء والماء بأهمية المبادرات التي تنفذها هيئة الكهرباء والماء لتطوير البنية التحتية الداعمة لاستخدام المركبات الكهربائية، مؤكدًا دورها في تعزيز جاهزية مملكة البحرين ودعم الأهداف الوطنية للاستدامة وخفض الانبعاثات الكربونية. كما أشار إلى أهمية تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتهيئة بيئة تنظيمية واستثمارية محفزة للتوسع في خدمات الشحن الكهربائي، بما يسهم في توفير حلول آمنة وموثوقة تلبي الاحتياجات المستقبلية.

من جانبه، أكد المهندس أحمد عبدالعزيز الخياط رئيس هيئة الكهرباء والماء أن تدشين الشاحنين يأتي تطبيقًا للقرار الوزاري رقم (1) لسنة 2025 بتنظيم عمليات شحن المركبات الكهربائية، الذي يحدد المعايير الفنية ومتطلبات الأمن والسلامة لمعدات الشحن وآلية ربطها بنظام توزيع الكهرباء، مشيرًا إلى حرص الهيئة على تطبيق هذا الإطار التنظيمي في مرافقها بالتعاون مع الشركات المتخصصة.

وأوضح أن قدرة كل شاحن تصل إلى 22 كيلوواط، وأن كلاً منهما يعمل بموصّل شحن من النوع الثاني يتوافق مع مجموعة واسعة من المركبات الكهربائية، وقد خُصّص للشاحنين موقفان في المبنى الرئيسي للهيئة يتيحان شحن مركبتين في الوقت نفسه.

وتأتي هذه الخطوة في إطار دعم تنفيذ الخطط الوطنية، منها الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة، والخطة الوطنية للطاقة المتجددة، التي تستهدف رفع مساهمة الطاقة المتجددة إلى 20% من الكهرباء بحلول عام 2035، وخطة التحول للطاقة، بما يشجّع على استخدام وسائل النقل الأنظف ويدعم التزامات المملكة بخفض الانبعاثات الكربونية بنسبة 30% بحلول عام 2035، والوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2060.

وأضاف المهندس أحمد عبدالعزيز الخياط أن هيئة الكهرباء والماء تواصل تطوير خدمات شحن المركبات الكهربائية والإجراءات المرتبطة بها، بما في ذلك استقبال طلبات تركيب معدات الشحن في المنشآت عبر المقاولين المعتمدين لديها، داعيًا الراغبين في تركيب معدات الشحن إلى الاطلاع على الاشتراطات والدليل الإرشادي للوائح توصيلات الكهرباء لأنظمة شحن المركبات الكهربائية، المنشورين على الموقع الإلكتروني للهيئة www.ewa.bh.

فعاليات وطنية: «درع ملحمة الصمود» يجسد التقدير الملكي للمواقف الوطنية ويخلد تلاحم أبناء البحرين

كتبت: ياسمين العقيدات

أكد عدد من الفعاليات الوطنية أن الأمر الملكي السامي بمنح «درع ملحمة الصمود الوطني» يجسد الرعاية الأبوية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وحرص جلالته على تقدير المواقف الوطنية المخلصة وتكريم كل من أسهم بعطائه وجهوده في صون أمن مملكة البحرين واستقرارها خلال الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد والمنطقة.

وأوضحوا أن المبادرة الملكية تحمل دلالات وطنية عميقة، وتعكس ما يحظى به أبناء البحرين من تقدير واعتزاز من القيادة الحكيمة، كما تجسد قيم الولاء والانتماء والتلاحم الوطني، وتؤكد أن مواقف المواطنين المشرفة في مختلف مواقعهم ومسؤولياتهم ستظل حاضرة في الذاكرة الوطنية، مشيرين إلى أن ما أظهره المجتمع البحريني من تكاتف وتضامن يعكس عمق العلاقة التي تجمع القيادة بالشعب.

وشددوا على أن «درع ملحمة الصمود الوطني» يمثل رسالة وفاء وتقدير لكل من وقف إلى جانب وطنه، سواء في الميادين الأمنية أو الطبية أو الإعلامية أو التربوية أو التطوعية، مؤكدين أن هذه المبادرة تشكل حافزاً لمواصلة البذل والعطاء والعمل بروح المسؤولية الوطنية، وتعزيز وحدة المجتمع وصون مكتسبات المملكة.

وفي البداية، أكد عادل بن عبدالرحمن العسومي، عضو مجلس الشورى، أن هذه المبادرة الملكية الكريمة تعكس نهج جلالة الملك المعظم في تقدير العطاء وتكريم المخلصين، وغرس قيم الولاء والانتماء في نفوس الأجيال، لترسيخ قناعة بأن الوطن لا ينسى أبناءه، وأن التضحية من أجله أعظم شرف، والصمود في سبيله أسمى صور البطولة.



○ عبدالعزيز السندي.



○ بدر التميمي.



○ جليلة السيد.



○ عادل العسومي.

وأوضح العسومي أن المجتمع البحريني، بأفراده ومؤسساته، أثبت في مختلف الظروف والتحديات أنه مجتمع متماسك ومترابط، قيادةً وشعباً، وأن أبناءه، بمختلف مواقعهم ومسؤولياتهم، كانوا على قدر المسؤولية في الدفاع عن الوطن، وحفظ مكتسباته، وترسيخ وحدته الوطنية، وهو ما جعل من ملحمة الصمود الوطني قصة فخر واعتزاز تُروى للأجيال القادمة.

وفي السياق ذاته، أشادت النائب جليلة علوي السيد، النائب الأول لرئيس مجلس النواب، بإنشاء الدرع، معتبرة أنه يمثل تقديراً للأدوار الوطنية التي اضطلع بها القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات المهنية والنقابات العمالية والأندية والاتحادات الرياضية وغيرها، وما أبدته من مسؤولية وطنية وما قدمته من إسهامات بارزة في خدمة المجتمع وتعزيز اللحمة الوطنية.

وشددت على أن ملحمة الصمود الوطني جسدت أسمى صور الوحدة والتضامن بين أبناء البحرين، وأكدت رسوخ قيم الولاء والانتماء والالتفاف حول القيادة الحكيمة، مشيرة إلى أن هذا التكريم الملكي يشكل حافزاً لمواصلة العطاء وتعزيز الشراكة المجتمعية في خدمة الوطن.

من جهته، أكد النائب بدر صالح التميمي أن الأمر الملكي السامي يحمل دلالات وطنية عميقة، ويجسد الرؤية الملكية في ترسيخ قيم الولاء والانتماء، وتقدير المواقف الوطنية الصادقة، وتكريم كل من أثبت إخلاصه ووفاءه للبحرين وقيادتها في مختلف الظروف والتحديات.

وأوضح أن المبادرة تعكس حرص جلالة الملك المعظم على أن يحظى أصحاب المواقف الوطنية المشرفة بالتقدير والتكريم، وأن تظل تضحيات المخلصين وعطاؤهم حاضرة في الذاكرة الوطنية، مشيراً إلى أن الولاء للوطن والوفاء لقيادته ليسا مجرد شعارات، بل مواقف أصيلة تتجلى في الإخلاص والعمل والتضحية والثبات عند مواجهة التحديات.

وأضاف أن «درع ملحمة الصمود الوطني» يمثل تكريماً لمعاني الانتماء الحقيقي، ورسالة تقدير لكل من جسّد ولاءه للبحرين قولاً وعملاً، ووقف بثبات إلى جانب قيادته، وأسهم من موقعه في حماية الوطن وصون أمنه واستقراره والمحافظة على مكتسباته، مؤكداً أن ما أظهره أبناء البحرين من تلاحم وتكاتف خلال الظروف الاستثنائية يعكس عمق العلاقة التي تجمع الشعب بقيادته، وقوة الروح الوطنية التي تميز المجتمع البحريني.

من جانبها، أكدت نقابة العاملين في مجموعة بابكو إنرجيز أن هذه المبادرة تجسد الرعاية الأبوية لجلالة الملك المعظم لأبناء الوطن، مشيدة بلفتته الكريمة بإدراج النقابات العمالية ضمن الجهات المشمولة بالأمر الملكي، تقديراً لدور العمل النقابي في خدمة المجتمع وتعزيز اللحمة الوطنية، وما قدمته النقابات من جهود خلال الفترة العصيبة التي مرت بها البلاد.

وأعربت النقابة عن جزيل الشكر والعرفان والتقدير لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، على متابعته الحثيثة للجهود الوطنية وحرصه على صون أمن المملكة.

وأكدت النقابة استمرارها في أداء رسالتها الوطنية إلى جانب العاملين في مختلف القطاعات، والعمل على رفعة البحرين وصون مكتسباتها، انطلاقاً من نهج القيادة الرشيدة، مشددة على أن النقابات العمالية تمثل شريكاً فاعلاً في خدمة الوطن والحفاظ على تماسك المجتمع.

وعلى الصعيد ذاته، أكد عبدالعزيز راشد السندي، رئيس جمعية البحرين للعمل التطوعي، أن المبادرة الملكية تحمل معاني سامية من الوفاء والتقدير لكل من وقف إلى جانب وطنه، وأسهم بعطائه وجهوده الإنسانية في تعزيز التكاتف والتضامن المجتمعي، مشيراً إلى أن مملكة البحرين أثبتت أن قوتها الحقيقية تكمن في وحدة شعبها وولائه لقيادته واستعداده الدائم للبذل والعطاء في مختلف الظروف والتحديات.

وأوضح السندي أن جمعية البحرين للعمل التطوعي جسدت هذه المعاني الوطنية خلال فترة الاعتداء الإيراني على مملكة البحرين، حيث بادرت منذ اللحظات الأولى إلى إصدار بيانات أكدت فيها الولاء والانتماء للقيادة الحكيمة، وجددت العهد على الوقوف صفاً واحداً دفاعاً عن أمن الوطن واستقراره.

هيئة التأمين تطور خدمة طلب انتقال المعاش التقاعدي للمستحقين

في إطار الجهود الحكومية المستمرة الرامية إلى مواصلة تطوير جودة الخدمات وإعادة هندستها طورت الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي خدمة طلب انتقال المعاش التقاعدي للمستحقين، بهدف تبسيط إجراءات تقديم الطلبات وتسريع صرف المعاشات للمستحقين وفقًا للشروط المقررة، مع مراعاة ظروف أسر المتوفين وتيسير حصولهم على حقوقهم التأمينية في هذه المرحلة الإنسانية، بما يسهم في تعزيز سهولة الوصول إلى الخدمات وتحسين تجربة المستفيدين، وذلك ضمن حزمة (وفاءً لهم) لخدمات ذوي المتوفين.

وبموجب الخدمة المطورة تم تقليص عدد خطوات الاستفادة من الخدمة إلى 3 خطوات فقط، وإلغاء اشتراط المستندات الستة، وتحويل إنجاز الخدمة من إجراء يستغرق 10 أيام عمل إلى إجراء تلقائي عبر مسار إلكتروني متكامل. وشملت التحسينات تقليل المستندات المطلوبة بنسبة 50%، وتقليل اتفاقية مستوى الخدمة بنسبة 25% كحد أدنى، وتقليل خطوات التقديم إلى 4 خطوات كحد أقصى، والتحول الإلكتروني للخدمات بنسبة 100%، وتحسين واجهة وتجربة المستخدم وتبسيط الإجراءات، وتقديم الخدمة بشكل تلقائي، وتقليل الموافقات اللازمة للحصول على الخدمة بنسبة 25%، وتقليل عدد الصفحات للوصول إلى الخدمة بنسبة 50%، وتحويل استمارات التقديم إلى استمارات إلكترونية، وتوحيد معلومات الخدمات المنشورة في جميع القنوات.



○ سحر المناعي.

وفي هذا السياق أكدت سحر راشد المناعي الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي أن تطوير خدمة طلب انتقال المعاش التقاعدي للمستحقين يأتي في إطار حرص الهيئة على تسهيل حصول المستحقين على حقوقهم التأمينية ومراعاة ظروف أسر المتوفين، من خلال أتمتة الإجراءات وتوفير خدمات رقمية تتيح إنجاز المعاملات بسهولة ويسر، وتحد من الحاجة إلى تقديم المستندات، بما ييسّر على المستفيدين في هذه الظروف، ويسهم في سرعة حصولهم على المعاشات المستحقة وفقًا لأحكام القانون.

وأضافت المناعي أن الخدمة تمثل جزءًا من خدمات حزمة (وفاءً لهم) لخدمات ذوي المتوفين، ضمن منظومة مترابطة من الخدمات التأمينية الرقمية المطورة المرتبطة بحالات الوفاة، بما يحقق التكامل الإلكتروني بين هذه الخدمات ويسهل استكمال إجراءاتها بصورة أكثر سلاسة وكفاءة، مشيرة إلى أن الهيئة تواصل جهودها لتعزيز الربط الإلكتروني مع الجهات ذات العلاقة، وأتمتة الإجراءات وإشعار المستحقين إلكترونيًا لاعتماد البيانات، بما يسهم في توفير الوقت والجهد، وتسريع صرف المستحقات، ورفع كفاءة الأداء، وتقديم تجربة تأمينية أكثر سهولة ومرونة تراعي احتياجات المستفيدين وظروفهم.

الجدير بالذكر أنه في إطار الجهود الحكومية المتواصلة لتطوير الخدمات الحكومية وإعادة هندستها تم توثيق وترجمة ونشر أكثر من 1300 خدمة حكومية، شهدت 800 خدمة منها عمليات تطوير وإعادة هندسة في مختلف القطاعات الحكومية، استنادًا إلى المقترحات والملاحظات الواردة بشأن الخدمات الحكومية عبر النظام الوطني للمقترحات والشكاوى «تواصل»، وملاحظات المستثمرين، وتقارير المتسوق السري لتقييم الخدمات الحكومية، فضلًا عن إطلاق أدلة إرشادية واتفاقيات مستوى خدمة، بما يسهم في رفع كفاءة الإجراءات، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وتعزيز تجربة المستفيدين، ودعم مسار التحول الرقمي الحكومي.

الرأي الثالث

حين تتحول نعمة المطر إلى وكر للبعوض..!!



محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

في يومي 15 و16 أبريل 2024، استيقظت البحرين على واقعة لم تحدث منذ بدء تسجيل كميات الأمطار.. هطل 67.6 ملم من المطر في يومين، وهو ثاني أثقل هطول في تاريخ البلاد.. الشوارع غرقت، وبعض المؤسسات أغلقت، وتحركت 83 صهريجاً و103 مضخات في كل المحافظات.. لكن القصة لم تنتهِ بانحسار الماء عن الشوارع الرئيسية.

فبعد أسابيع، تلقت أمانة العاصمة وحدها نحو 1500 بلاغ عن أضرار، لم تكن فقط عن تجمع المياه، بل عن انتشار الحشرات وتكاثر البعوض.. وكشف تقرير الأمانة أن أكثر المناطق تضرراً كانت سترة أبو العيش (مجمع 607) وسترة مرخوبان (مجمع 605) والمعامير (مجمع 633)، وأن التحدي الأكبر كان في تصريف المياه من الأراضي الخاصة المحفورة، التي تحولت إلى برك راكدة ومرتع لتكاثر البعوض.

هذه ليست حكاية خيالية، بل واقعة بحرينية موثقة.. والمفارقة أن ما حدث بعد المطر كان أخطر مما حدث أثناءه.. فالمطر ذهب، لكن المستنقعات بقيت.. وهنا السؤال الذي يجب أن نطرحه بصراحة: كيف نصنع المستنقع بأيدينا، ثم نشتكي من البعوض؟

في البحرين، يتم تفريغ مياه الأمطار رسمياً عبر ثلاثة مسارات: شبكة تصريف تنتهي مصباتها إلى البحر، وخزانات تجميع وامتصاصية تحت الأرض، وصهاريج الشفط والترحيل للحالات الطارئة.. وتقوم وزارة الأشغال مشكورة بتنظيف فتحات وغرف التصريف، وصيانة محطات الضخ، والتأكد من جاهزية المصبات المؤدية إلى البحر، فيما تتولى البلديات الطرق الداخلية والأحياء.. لكن الواقع يكشف ثغرة خطيرة...!!

فمياه العواصف عادة تُصرف في البحر وفي مناطق أخرى، وتمت محاولة حقنها في المياه الجوفية في موقعين، لكنها توقفت بسبب تحفظات بيئية على التلوث، ويُستخدم جزء منها فقط في الري. وعندما لا توجد نقطة تفريغ قريبة ومعتمدة، أو تتأخر الصهاريج، يلجأ بعض السائقين والمقاولين إلى تفريغ الحمولة في أقرب مساحة رملية مفتوحة، أو تُترك المياه في أرض محفورة، لتتحول خلال أيام إلى بركة آسنة. وهنا يبدأ الخطر الحقيقي.. فالبعوض لا يحتاج إلى نهر، تكفيه بركة صغيرة لوضع مئات البيض.

وزارة الصحة تؤكد أن البعوض يزداد انتشاره عند هطول الأمطار، وخصوصاً في المياه الراكدة، وأن الحملات تكثف لمتابعة الشكاوى في مناطق تكاثره.. قد تبدو هذه الأمراض بعيدة عنا، لكن بيئتها نصنعها نحن كل موسم.

ولنتحدث عن المعدل الحقيقي للمطر في البحرين، لأن المبالغة والتهوين كلاهما خطأ.. وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة يبلغ متوسط الهطول في البحرين 83 ملم في السنة، فيما تشير بيانات تاريخية من 1901 إلى 2021 إلى متوسط 80.36 ملم، وصل في أعلى مستوى له إلى 215.70 ملم عام 1976، وأدنى مستوى 5.78 ملم عام 1946.. أي أننا أمام نعمة محدودة جداً، في بلد بلا أنهار، ومع ذلك نتعامل معها كعبء يجب التخلص منه، بدلاً من استغلالها.. فلماذا نفرغها في الرمال، بينما دول أخرى تحلم بقطرة؟

في سنغافورة يغطي نظام جمع مياه الأمطار نحو ثلثي مساحة البلاد وتعالج المياه وتعود إلى الصنابير.. وفي الصين تبنت 17 مقاطعة أنظمة جمع واسعة، مع 5.6 ملايين خزان توفر مياه الشرب لنحو 15 مليون شخص. مياهنا يمكن أن تذهب إلى سقي الحدائق العامة، وغسل الشوارع، وتغذية المياه الجوفية عبر آبار ترشيح مدروسة، وملء خزانات الطوارئ، بدلاً من أن تتحول إلى مستنقعات.

الأمطار على الأبواب، والاستعداد له لا يكون بعد الهطول، بل قبله.. ونحتاج إلى خطة واضحة: أين تفرغ كل صهريج؟ من يراقب؟ وما عقوبة التفريغ العشوائي؟ ونحتاج تجفيفاً سريعاً للأراضي المحفورة، ورشاً وقائياً قبل أن تتكاثر الحشرات، لا بعد أن يشتكي الناس.

المطر في بلادنا لا يدوم أسابيع، بل أياماً معدودة وربما ساعات.. فهل يعقل أن ندفع ثمن أيام من الخير، أسابيع من اللسع والحكة والشكوى؟ وكما قال الشاعر: «المطر.. هو الحنين إلى كل شيء».. فلنجعل مطرنا حنيناً للخير، لا ذكرى للمستنقعات.